مرصد المالية العامة

حزيران 2021

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 1-2-3

النفقات
صفحة 3

تطور الدين العام
صفحة 4

لمحة عامة

بالرغم من الأزمة الإقتصادية والمالية المستمرة، شهد الميزان المالي تحسناً ملحوظاً خلال النصف الأول من العام 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020، مدفوعًا بزيادة ملحوظة بنسبة 29.6 في المائة لجهة الإيرادات، إضافة إلى تراجع بنسبة 15.3 في المائة في لناحية الإنفاق نتيجة انخفاض النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية.

سجَّل **إجمالي الميزان المالي** فائضًا بقيمة 281 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021، مقارنة بعجزٍ أكبر بلغ 3,352 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020. إضافةً إلى ذلك، سجَّل **الميزان الأولي** فائضاً ملحوظاً بقيمة 1,736 مليار ليرة مقارنةً مع عجز بقيمة 1,321 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	ك2– حزيران 2020	ك2– حزيران 2021	نسبة التغير 2020/2021
إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة	**6,955**	**9,011**	**29.6%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**10,306**	**8,729**	**-15.3%**
• *تسديد فوائد*	1,922	1,359	-29.3%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة*[1]	109	96	-12.2%
• *النفقات الأولية*[2]	8,276	7,274	-12.1%
إجمالي العجز/الفائض	**-3,352**	**281**	**-108.4%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**-1,321**	**1,736**	**-231.5%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع
2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إرتفع **إجمالي الإيرادات** بقيمة 2,056 مليار ليرة (29.6 في المائة) سنويًا ليصل إلى 9,011 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021.

بلغ مجموع **الإيرادات الضريبية** 6,938 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021، مع إرتفاع بقيمة 1,912 مليار ليرة (38.0 في المائة) مقارنة مع مجموع 5,026 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق. جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في مختلف الفئات الضريبية بخاصة الضرائب الداخلية على السلع والخدمات والضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال.

في التفاصيل، سجّلت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال إرتفاعًا سنوياً بقيمة 585 مليار ليرة (23.4 في المائة) خلال كانون الثاني– حزيران 2021، نتيجة الإرتفاع في ضريبة الدخل على الأرباح بقيمة 984 مليار ليرة (389.9 في المائة) لتصل إلى 1,236 مليار ليرة[1]. في المقابل، إنخفضت ضريبة الدخل على الفوائد بقيمة 546 مليار ليرة (30.1 في المائة)، وذلك مع تراجع

[1] من ضمنها مبلغ حوالي 350 مليار ليرة مدفوع من قبل المصارف التجارية كتسديد جزئي للضريبة الإستثنائية المفروضة على رقم أعمالهم لعام 2019 (مادة 20 من قانون موازنة عام 2020).

مجموع ودائع القطاع الخاص بنسبة 8.3 في المائة بين حزيران 2020 وحزيران 2021، إضافة إلى الإنخفاض الملحوظ المسجل في معدلات الفوائد على الودائع بين النصف الأول من عام 2020 والفترة المقابلة من عام 2021[2]. تجدر الإشارة إلى أن المقارنة السنوية للتحصيلات الضريبية تأثرت بشكل كبير بقرارات الإقفال المفروضة لمواجهة جائحة كورونا. فقد تراجعت التحصيلات خلال عام 2020 بشكل كبير اعتباراً من منتصف شهر آذار بخاصة مع تمديد معظم المهل الضريبية، مقابل تدني أرقام التحصيلات خلال الشهرين الأولين من العام الحالي. وقد بدأت التحصيلات تتحسن اعتبارًا من آذار 2021 على الرغم من تدهور الوضع الإقتصادي الذي تواجهه البلاد.

سجّلت الضريبة على الأملاك إرتفاعًا كبيرًا بقيمة 292 مليار ليرة (59.9 في المائة) خلال كانون الثاني– حزيران 2021، نتيجة الزيادة السنوية الملحوظة التي طالت كافة بنودها، مع تسجيل الإرتفاع الأبرز في رسوم التسجيل على العقارات بقيمة 135 مليار ليرة (36.7 في المائة)[3]. بالتوازي، شهد كل من رسم الإنتقال والضريبة على الأملاك المبنية زيادة بقيمة 93 مليار ليرة (297.7 في المائة) و64 مليار ليرة (72.6 في المائة) على التوالي.

كذلك، سجلت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات ارتفاعاً سنوياً بقيمة 897 مليار ليرة (75.1 في المائة) خلال كانون الثاني– حزيران 2021، مدفوعةً بارتفاع تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1,012 مليار ليرة (118.9 في المائة) حيث تمّ تمديد مهلة التصريح عن الفصل الأول من العام 2021 لمرتين، لغاية نهاية أيار 2021[4]، ومن ثم لغاية منتصف حزيران 2021[5]. في التفاصيل، سجّلت كل من الضريبة على القيمة المضافة المحصّلة داخلياً وتلك المحصلة لدى الجمارك إرتفاعًا سنويًا بنسبة 203.7 في المائة[6] و43.9 في المائة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس. في المقابل، إنخفضت التحويلات من أرباح إدارة حصر التبغ والتنباك بقيمة 133 مليار ليرة (55.8 في المائة)، ورسوم مغادرة الأراضي اللبنانية بقيمة 8 مليار ليرة (19.0 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

إضافةً إلى ذلك، إرتفعت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بقيمة 104 مليار ليرة (16.4 في المائة) جراء الزيادة المسجّلة في كل من الرسوم على السيارات ورسوم الجمارك بقيمة 117 مليار ليرة (211.0 في المائة) و75 مليار ليرة (48.5 في المائة) على التوالي. من جهة أخرى، إنخفضت الرسوم على البنزين بقيمة 92 مليار ليرة (23.3 في المائة).

إرتفعت الإيرادات الضريبية الأخرى (خاصة رسوم الطابع المالي) بقيمة 34 مليار ليرة (17.2 في المائة) لتصل إلى 234 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021.

سجّلت **الإيرادات غير الضريبية** إرتفاعاً بقيمة 515 مليار ليرة (54.0 في المائة) لتصل إلى 1,469 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021. في التفاصيل، شهدت إيرادات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة إرتفاعاً سنوياً بقيمة 472 مليار ليرة (94.8 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، حيث سجّلت التحويلات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية زيادة بقيمة 521 مليار ليرة (173.8 في المائة). وقد قابل ذلك، بشكل جزئي، إنخفاض في التحويلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان) من مبلغ 60 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2020 إلى صفر خلال كانون الثاني– حزيران 2021، وكذلك تراجع بقيمة 40 مليار ليرة في إيرادات مرفأ بيروت لتسجل مجموع 30 مليار ليرة مع نهاية النصف الأول من عام 2021.

---

[2] شهد متوسط الفوائد تراجعاً من 5.24 في المائة إلى 2.01 في المائة للودائع بالليرة، ومن 2.62 في المائة إلى 0.49 في المائة للودائع بالعملات الأجنبية وذلك بين النصف الأول من عام 2020 والنصف الأول من عام 2021.

[3] وفقاً لأرقام المديرية العامة للشؤون العقارية، ارتفع عدد العقارات المباعة بشكل كبير بنسبة 44.3 في المائة خلال النصف الأول من العام 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق. وقد طغت هذه الزيادة على الانخفاض المسجل في متوسط أسعار هذه العقارات بنسبة 24.1 في المائة.

[4] بناء على قرار وزير المالية رقم 1/322 تاريخ 20 أيار 2021.

[5] بناء على قرار وزير المالية رقم 1/361 تاريخ 01 حزيران 2021.

[6] بتأثير جزئي من فرض موجب إصدار الفواتير من قبل أصحاب الأعمال بالليرة اللبنانية (بالتالي ضمناً بحسب سعر الصرف في السوق الموازية) بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، وذلك بحسب إعلام وزير المالية رقم 114/ص1 تاريخ 15 كانون الثاني 2021.

إضافةً إلى ذلك، إرتفعت الرسوم والعائدات الإدارية بقيمة 15 مليار ليرة (5.1 في المائة) لتصل إلى 305 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع تسجيل زيادة في عدد من مكوناتها خاصّةً في رسوم جواز السفر التي ارتفعت بقيمة 38 مليار ليرة (57.6 في المائة). في المقابل، تراجعت كل من رسوم السير، رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى ورسوم الإجازات بقيمة 18 مليار ليرة (16.1 في المائة)، 11 مليار ليرة (53.1 في المائة) و 8 مليار ليرة (25.5 في المائة) على التوالي.

بالتوازي، سجّلت الإيرادات غير الضريبية المختلفة (بمعظمها محسومات تقاعدية) إرتفاعًا بقيمة 26 مليار ليرة (16.5 في المائة) لتصل إلى 181 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021، منها 26 مليار ليرة مبالغ مقتطعة على رواتب ومعاشات تقاعد العسكريين[7]. إضافةً إلى ذلك، بلغت الإيرادات الإستثنائية الناتجة عن تسوية مخالفات البناء 24 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021 مقارنةً مع لا شيء تقريباً خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

إنخفضت **إيرادات الخزينة** بشكل ملحوظ بقيمة 371 مليار ليرة لتصل إلى 604 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021 مقارنة مع مبلغ 975 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020. ويعود الرقم الإستثنائي المسجل خلال العام الماضي إلى عملية استرداد بقيمة 644 مليار ليرة حصلت خلال شهر نيسان 2020، وذلك بعد الاتفاق الذي حصل بين المصرف المركزي ووزارة المالية ونصّ على استرداد مدفوعات الفوائد المسددة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني لغاية آذار 2020. والجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

النفقات

شهد **إجمالي النفقات** تراجعًا بقيمة 1,577 مليار ليرة (15.3 في المائة) ليصل إلى 8,729 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021 مقارنة مع 10,306 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2020.

سجّلت **النفقات الجارية الأولية**[8] إنخفاضًا بقيمة 656 مليار ليرة (9.5 في المائة) لتصل إلى 6,271 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2021. جاء هذا التراجع بشكل أساسي نتيجة الإنخفاض في كل من تعويضات نهاية الخدمة، المخصصات، الرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 203 مليار ليرة (14.3 في المائة)، 173 مليار ليرة (5.6 في المائة) و136 مليار ليرة (20.8 في المائة)، على التوالي. في المقابل، شهدت بنود إنفاق أخرى زيادةً سنويًّة خلال النصف الأول من السنة الحالية، خاصّة تلك العائدة إلى نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود مؤتمرات خارجية، غيرها) والأدوية حيث ارتفعت بقيمة 63 مليار ليرة (124.8 في المائة) و44 مليار ليرة (36.0 في المائة)، على التوالي. كذلك، سجلت التحويلات لصالح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مجموع 50 مليار ليرة خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع لا شيء خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

إنخفضت **تسديدات الفوائد** بقيمة 563 مليار ليرة (29.3 في المائة) خلال كانون الثاني– حزيران 2021 نتيجة التراجع في تسديدات كل من الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 390 مليار ليرة (22.7 في المائة)، والفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 173 مليار ليرة (84.9 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، وذلك بعد اتخاذ الحكومة قرار تعليق سداد استحقاقات اليوروبوند في آذار 2020. كذلك، إنخفضت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** بقيمة 13 مليار ليرة (12.2 في المائة) لتصل إلى 96 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021.

[7] محسومات مقرة بموجب قانون الموازنة العامة لسنة 2019 رقم 144 تاريخ 31 تموز 2019.

[8] تتألف النفقات الجارية الأوّلية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

تراجعت **النفقات الرأسمالية** بقيمة 223 مليار ليرة (61.6 في المائة) لتصل إلى 139 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021، وذلك مع إنخفاض نفقات الصيانة، الإنشاءات قيد التنفيذ والتجهيزات بقيمة 95 مليار ليرة (84.4 في المائة)، 89 مليار ليرة (46.6 في المائة) و 40 مليار ليرة (78.8 في المائة)، على التوالي.

سجلت **نفقات الخزينة** إنخفاضًا بقيمة 154 مليار ليرة (17.7 في المائة) لتصل إلى 715 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2021، مع التراجع المسجل في نفقات الخزينة الأخرى بقيمة 328 مليار ليرة، والناتج بدوره بشكل جزئي عن الإنخفاض المسجل في رديّات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 55 مليار ليرة. من ناحية أخرى، إرتفعت التحويلات لصالح البلديات بقيمة 193 مليار ليرة (89.0 في المائة).

الدين العام

بلغ **إجمالي الدين العام** 147,359 مليار ليرة مع نهاية حزيران 2021، بزيادة بلغت 3,251 مليار ليرة (2.3 في المائة) مقارنة مع نهاية العام 2020. في المقابل، ارتفع صافي الدين بوتيرة أخف بنسبة 0.9 في المائة ليصل إلى 130,196 مليار ليرة، إذ زادت ودائع القطاع العام بقيمة 2,030 مليار ليرة (13.4 في المائة) خلال النصف الأول من العام 2021.

إرتفع **الدين بالعملة المحلية** بقيمة 1,407 مليار ليرة (1.6 في المائة) ليصل إلى 91,169 مليار ليرة مع نهاية حزيران 2021، مقارنةً مع 89,762 مليار ليرة في نهاية عام 2020. في التفاصيل، إرتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة 1,075 مليار ليرة (2.0 في المائة) لتصل إلى 56,154 مليار ليرة مع نهاية حزيران 2021، تلاها إرتفاع في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية، مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 678 مليار ليرة (6.5 في المائة) لتصل إلى 11,071 مليار ليرة. من جهة أخرى، تراجعت حصة المصارف التجارية من الديون بالعملة المحلية بقيمة 293 مليار ليرة (1.3 في المائة) لتصل إلى 22,864 مليار ليرة مع نهاية حزيران 2021.

إرتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة 1,844 مليار ليرة (3.4 في المائة) لتصل إلى 56,190 مليار ليرة مع نهاية حزيران 2021، عاكسةً الإرتفاع الملحوظ في متأخرّات القسائم بقيمة 1,627 مليار ليرة. من ناحية أخرى، انخفضت الفوائد المتراكمة على اليوروبوند والقروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 53 مليار ليرة لكل منهما، مقارنة مع نهاية العام 2020.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	ك2- حزيران 2020	ك2- حزيران 2021	نسبة التغير 2020/2021
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**5,979**	**8,407**	**40.59%**
الإيرادات الضريبية	5,026	6,938	38.0%
الإيرادات غير الضريبية	954	1,469	54.0%
إجمالي إيرادات الخزينة	**975**	**604**	**-38.1%**
إجمالي الإيرادات العامة	**6,955**	**9,011**	**29.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	ك2- حزيران 2020	ك2- حزيران 2021	نسبة التغير 2020/2021
الإيرادات الضريبية	**5,026**	**6,938**	**38.0%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**2,507**	**3,093**	**23.4%**
ضريبة الدخل على الأرباح	252	1,236	389.9%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	378	445	17.8%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	53	126	139.4%
ضريبة الدخل على الفوائد	1,814	1,269	-30.1%
غرامات (ضريبة على الدخل)	10	16	67.4%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**487**	**778**	**59.9%**
ضريبة على الأملاك المبنية	88	152	72.6%
رسوم تسجيل على العقارات	367	502	36.7%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**1,194**	**2,091**	**75.1%**
الضريبة على القيمة المضافة	851	1,862	118.9%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	92	104	12.7%
رسوم تسجيل على السيارات	49	69	40.9%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	43	35	-19.0%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**638**	**742**	**16.4%**
الجمارك	154	228	48.5%
رسوم، ومنها:	484	514	6.2%
رسوم على البنزين	395	303	-23.3%
رسوم على التبغ	30	34	11.8%
رسوم على السيارات	56	173	211.0%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**200**	**234**	**17.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	ك2– حزيران 2020	ك2– حزيران 2021	نسبة التغير 2020/2021
الإيرادات غير الضريبية	**954**	**1,469**	**54.0%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**498**	**971**	**94.8%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	405	944	133.4%
إيرادات كازينو لبنان	28	73	159.7%
إيرادات مرفأ بيروت	70	30	-57.7%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	6	20	226.4%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	300	821	173.8%
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	60	0	-100.0%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	31	21	-32.0%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	2	5	112.5%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**290**	**305**	**5.1%**
رسوم إدارية، ومنها:	222	251	12.8%
رسوم كتاب العدل	20	24	20.7%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	66	105	57.6%
رسوم السير	111	93	-16.1%
رسوم قضائية	11	11	7.8%
رسوم القيادة	4	10	170.1%
عائدات إدارية	12	18	53.1%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	1	1	-9.2%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	33	25	-25.5%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	21	10	-53.1%
الغرامات والمصادرات	**10**	**12**	**22.4%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**156**	**181**	**16.5%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2020 ك2-حزيران	2021 ك2-حزيران	نسبة التغير 2020/2021
1. النفقات الجارية	**8,957**	**7,726**	**-13.8%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	4,926	4,486	-8.9%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	3,076	2,903	-5.6%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	1,620	1,380	-14.8%
معاشات التقاعد	1,417	1,214	-14.3%
تعويضات نهاية الخدمة	204	167	-18.1%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	229	203	-11.4%
تسديد فوائد ومنها: *1/*	1,922	1,359	-29.3%
فوائد على القروض الداخلية	1,719	1,329	-22.7%
فوائد على القروض الخارجية	203	31	-84.9%
تسديد أقساط ديون خارجية	109	96	-12.2%
مواد استهلاكية، ومنها:	191	212	10.8%
نفقات تغذية	33	13	-61.6%
محروقات	4	5	41.2%
أدوية	122	166	36.0%
خدمات خارجية	87	65	-25.1%
تحويلات أخرى، ومنها:	1,360	1,076	-20.9%
مؤسسة كهرباء لبنان 2/	654	518	-20.8%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	50	-
الهيئة العليا للإغاثة	225	175	-22.2%
التحويلات إلى القطاع غير العام	97	60	-38.2%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 3/	0	0	-
نفقات جارية أخرى، ومنها:	313	406	29.7%
مستشفيات	261	290	11.3%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	51	114	124.8%
نفقات مالية أخرى	0	0	-
دعم الفوائد المدينة	50	25	-49.6%
2. النفقات الاستثمارية	**363**	**139**	**-61.6%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	0	-
تجهيزات	51	11	-78.8%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	190	102	-46.6%
صندوق المهجرين	0	0	-
مجلس الجنوب	23	22	-4.5%
مجلس الإنماء والإعمار	79	61	-22.9%
وزارة الأشغال والنقل	33	1	-98.0%
أخرى، ومنها:	53	17	-67.2%
الهيئة العليا للإغاثة	0	5	-
صيانة	112	17	-84.4%
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	9	9	2.3%
3.سلفات موازنة *4/*	**53**	**97**	-

4.إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) *5/*	**65**	**52**	**-19.0%**
5.نفقات الخزينة *6/*	**869**	**715**	**-17.7%**
بلديات	217	410	89.0%
أمانات	49	26	-47.0%
ودائع 7/	54	58	8.1%
أخرى، ومنها:	549	221	-59.7%
ردّيات الضريبة على القيمة المضافة	95	40	**-19.0%**
6.إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**10,306**	**8,729**	**-15.3%**

المصدر :كشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية
1/للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)
2/للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من" نفقات الخزينة الاخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.
3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.
4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابق ا تحت البند" غيره ."ظر ا لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوننتها لاحق ا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق ا لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.
5/يتضمن هذا البند(باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.
6/اعتبا را من كانون الأول 2011 ، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر ا لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق ا للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.
7/ ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2020 ك2- حزيران	2021 ك2- حزيران	نسبة التغير 2020/2021
تسديد فوائد	**1,922**	**1,359**	**-29.3%**
الدين بالعملة المحلية	1,719	1,329	-22.7%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	203	31	-84.9%
*فوائد على اليوروبوند**	157	0	-100.0%
فوائد على قروض ميسّرة	46	31	-33.5%
تسديد أقساط ديون خارجية	**109**	**96**	**-12.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان

(مليار ل.ل.)	2020 ك2- حزيران	2021 ك2- حزيران	نسبة التغير 2020/2021
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**654**	**518**	**-20.8%**
خدمة الدين	2.4	0.9	-64.3%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	651	517	-20.6%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام القائم حسب الدائن في نهاية شهر حزيران 2021

(مليار ل.ل.)	2019 ك1	2020 ك1	2021 حزيران	نسبة التغيير ك1 2020- حزيران 2021
إجمالي الدين العام	**138,150**	**144,108**	**147,359**	**2.3%**
الدين بالعملة المحلية	**87,279**	**89,762**	**91,169**	**1.6%**
** فوائد متراكمة من الدين*	*1,294*	*1,338*	*1,397*	4.4%
أ- مصرف لبنان	50,717	55,079	56,154	2.0%
ب- المصارف التجارية (يتضمنREPOs)	25,316	23,157	22,864	-1.3%
ج- ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	11,246	11,526	12,151	5.4%
مؤسسات عامة	*9,968*	*10,393*	*11,071*	6.5%
سندات فروقات المتعهدين/1	*120*	*120*	*120*	0.0%
دين بالعملة الأجنبية /2	**50,871**	**54,346**	**56,190**	**3.4%**
أ-القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,850	2,991	2,996	0.2%
ب- ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) */3*	242	151	98	-35.0%
ج- إصدارات يوروبوند في السوق	47,206	47,206	47,206	0.0%
متأخرات من أصل الدين	*0*	*3,769*	*6,923*	83.7%
د- فوائد متراكمة على اليوروبوند	570	587	534	-9.0%
هـ- متأخرات من قسائم	0	3,142	4,769	51.8%
و- متأخرات من فوائد متراكمة	0	269	587	118.2%
ز- سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية */4*	3	0	0	-
ودائع القطاع العام	**15,677**	**15,133**	**17,163**	**13.4%**
صافي الدين العام	**122,473**	**128,975**	**130,196**	**0.9%**
إجمالي القيمة السوقية للدين/5	**74,441**	**75,553**	**77,093**	**2.0%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**54%**	**52%**	**52%**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.

2/ أرقام كانون الأول 2019- كانون الأول 2020 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

3/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.

4/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

5/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 3.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات

تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1735
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb